كتاب اللقطة هي بضم اللام وفتح القاف واسكانها لغة الشيء الملقوط
وشرعا ما وجد من حق محترم غير محروز لا يعرف الواجد مستحقه والا
صل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين عن زيد ابن خالد الجهني ان النبي
صلى الله عليه وسلم سئل عن لقطة الذهب او الورق فقال اعرف عفاصها ووكاءها
ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فان جاء
جاء صاحبها يوما من الدهر فادها اليه والا فشانك بها وساله عن
ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتاكل الشجر حتى يلقاها ربها وساله عن الشاة فقال خذها
فانما هي لك او لاخيك او للذئب وارکانها لقط وملقوط ولاقط وهي
تعلم مما يأتي وفي اللقط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملتقط
امين فيما لقطه والشرع ولاه حفظه كالولي في مال الطفل وفيه معنى
الاكتساب من حيث ان له التملك بعد التعريف والمغلب منهما الثاني **بس**
لقط لواثق بامانته نفسه لما فيه من البر بل يكره تركه **وسن اشهاد**
به مع تعريف شيء من اللقطة كما في الوديعة فلا يجب اذ لم يوم يعني
في خبر زيد وخبر ابي كعب وحمل الامر بالاشهاد في خبر ابي داود من
التقط لقطة فليشهد ذا عدل او ذوي عدل ولا يكتم ولا يغيب على الندب جمعا بين الاخبار وقد يقال الامر في الخبر زيادة تقتضيه
خذ به وخرج بالواثق بامانته غيره فلا يسن له لفظ والمصرح بسن
الاشهاد من زيادتي **وكره** اللقط **لفاسق** ليلا تدعوه نفسه الى الخيانة

فيصح اللقط **منه** كمرتد اي كما يصح من مرتد وكافر ومعصوم لا بدار حرب لاسلم بها
كاحتطابهم واصطيادهم **وتنزع اللقطة** منهم **وتسلم لعدل** لانهم ليسوا
من اهل الحفظ لعدم امانتهم **ويضم لهم مشرف في التعريف** فان تم التعريف تملكوا
وذكر صحة لقط المرتد مع النزع منه ومن الكافر ومع ضم مشرف لهما من زيادتي وتعبيره
بالكافر للمعصوم اعم من تعبيره بالذمي **ويصح من صبي ومجنون وينزعها** اي
اللقطة منهما **وليهما ويعرفها ويتملكها لهما** ان راه حيث يقترض اي يجوز
الاقتراض لهما الان التملك في معنى الاقتراض فان لم ير حفظها او سلمها للقاضي
فان قصر في ثوبها منهما فتلفت ولو بتلفهما ضمن ثم يعرف التالف فان لم
يقصر فلا ضمان وذكر المجنون من زيادتي وكالصبي والمجنون السفيه الا
انه يصح تعريفه دونهما **لا من رقيق** بقيد زدته بقولي **بلا اذن** اي لا يصح
اللقط منه بغير اذن سيده وان التقط له لانه ليس اهلا للملك ولا
للولاية ولا يعرض سيده للمطالبة ببدل اللقطة لوقوع الملك له
فعلم انه لا يعتد بتعريفه فلو اخذ منه كان الاخذ لقطا لاخذ ماسيدا
كان او اجنبيا فهو امر من تعبيره باخذ السيد ولو اقرها في يده سيده وا
ستحفظه عليها لم يعرفها وهو امين جاز فان لم يكن امينا فهو متعد بالاقرار كما لو
اخذها منه ورد ها اليه **ويصح اللقط من مكاتب كتابة تحكمية** لانه مستقل بالملك
والتصرف بخلاف المكاتب كتابة فاسدة **ومن مبعض** لانه كالحر في الملك والتصرف في الذمة
ولقطه لو لسيده في غير مهاياة فيعرفانها ويتملكانها بحسب الرق والحرية كشخصين
التقطا **وهم** اي منوبة **لدى نوبة** كباقي الاكساب كوهبة وركاز والمؤجر اجرة

Copyright © King Saud University